

الوظائف لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) يستعرض الإنجازات والتطورات التي شهدتها بورصة عمان

أذار 26، 2024

- [25 عامًا من الإنجازات والتطورات شهدتها بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني في عهد](#) جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

قال المدير التنفيذي لبورصة عمان هازن الوظائف أن الاقتصاد الأردني شهد في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم تطورا كبيرا وإنجازات لافتة ومتميزة كان لها الدور الأكبر في تعزيز قدرة الأردن على تجاوز تداعيات النزاعات التي مرت وتهمر على المنطقة والعالم وتحويل التحديات في العديد من الظروف والظروف إلى فرص وإنجاز. وقال بأنه في ضوء توجيهات جلالة المستهرة فقد تم اتخاذ خطوات وإجراءات هامة على صعيد تحرير الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمات وتكتلات دولية كان من أهمها الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتم تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وتشريعي وبث روح الريادة والتحديث والابداع والتوجه بشكل كبير وواضح نحو الاقتصاد الرقمي، إضافة إلى تشجيع إقامة شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص والشراكة بين كافة مكونات الدولة بما يخدم المصلحة العامة وتحفيز الإنتاج والتصدير. كما شهد عهد جلالة تنفيذ مشروعات وبنى تحتية استراتيجية وتطوير بيئة الاستثمار من خلال إصدار قوانين وتشريعات عصرية متكاملة داعمة لبيئة الاستثمار بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني والمناخ الاستثماري في المهلكة وتحقيق النمو والاستدام. وكانت رؤية التحديث الاقتصادي حدثاً هاماً مفصلياً ضمن مسارات التحديث الاقتصادية والسياسية والإدارية التي يقودها جلالة الملك. وشكلت خارطة طريق للتحديث والتطوير الاقتصادي عابرة للحكومات بضمانة ملكية للتنفيذ بهدف تعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني وتحسين بيئة الاستثمار ومستوى معيشة المواطنين. وكان الأردن بذلك السفينة التي قادها ربانها إلى بر الأمان في هذا البحر المتلاطم الأمواج والازمات المتلاحقة.

وأضاف بأنه وفي ضوء هذا التطور الاقتصادي في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني فقد كان لسوق رأس المال الوطني نصيب هام من هذا التطور والإنجازات المشار إليها، حيث كانت هنالك نقلة نوعية أصبح سوق الأوراق المالية الأردني يتمتع ببنية تنظيمية وتشريعية وفنية ومتطورة وشهد نقلة نوعية كبيرة تمثلت أبرز عناصرها بتأسيس مؤسسات سوق رأس المال الوطني وهي هيئة الأوراق المالية كجهة رقابية وبورصة عمان كسوق لتداول الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية كهيئة مسؤولة عن تسجيل وإيداع وحفظ ونقل ملكية الأوراق المالية وتسوية وتقاص أثمانها. إضافة إلى إصدار قانون عصري للأوراق المالية وتشريعات منظمة للعمليات المختلفة في السوق وفق أحدث المعايير والممارسات العالمية، بما في ذلك التشريعات المنظمة للتداول والافصاح والخدمات المالية وإصدار وإدراج الأوراق المالية وحوكمة الشركات وأسهم الخزينة. وتبع ذلك تطورات هامة تمثلت في إصدار وتعديل القانون وهذه التشريعات مرات عديدة في ضوء التطورات على الصعيد العالمي والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتي كان لها أثرها الإيجابي على سوق رأس المال الوطني. وتم في ضوء ذلك تطبيق أحدث المعايير الدولية المنظمة للعمليات المختلفة في السوق.

كما تم إطلاق مسيرة التحول الرقمي في السوق من خلال تطبيق أحدث الأنظمة الإلكترونية الخاصة بالتداول والرقابة والتسوية والتقاص ونقل الملكية في مؤسسات السوق.

تأسيس بورصة عمان بعد شهر من تولي جلالة سلطاته الدستورية

وقال الوظائف بأن البورصة ترفع إلى جلالة بهناسبة اليوميل الفضلي لتسلم جلالة سلطاته الدستورية اسمى آيات التهنية والتبريك إلى مقام

جلالته والى سمو ولي العهد والأسرة الهاشمية مؤكداً بأن البورصة ستستثمر في العمل بالتعاون مع كافة الشركاء والأطراف ذات العلاقة على تنفيذ كل ما يعزز تنافسياتها ويعزز المناخ الاستثماري فيها.

وقال بأنه ولحسن الطالع تأتي مناسبة اليوبيل الفضي هذا العام لتولي جلالته سلطاته الدستورية ليتزامن أيضاً مع مناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس بورصة عمان، حيث أنه وبعد شهر من تولي جلالته سلطاته الدستورية في شهر أشتباط من عام 1999 بدأت بورصة عمان عملها في شهر آذار من عام 1999 كسوق منظم لتداول الأوراق المالية وبدأت مع التأسيس مرحلة مهمة في تاريخ بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني، حيث بدأت البورصة في القيام بدورها المتمثل في العمل على توفير بيئة آمنة لتداول الأوراق المالية وتوفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وفق أسس التداول السليم والواضح والعدل. وتشرفت مؤسسات سوق رأس المال بافتتاح جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله في عام 2002 المبنى الدائم لمؤسسات سوق رأس المال الأردني، الذي أنشئ وفق أحدث ما وصلت إليه الخبرة الدولية في هذا المجال من مواصفات تتناسب مع متطلبات أنظمة الاتصال والأنظمة الإلكترونية الضرورية لعمل مؤسسات السوق. وفي 20 شباط 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة.

وأضاف بأن مشاركة بورصة عمان ومؤسسات السوق في ورشات العمل في الديوان الملكي والتي نتجت عنها رؤية التحديث الاقتصادي كانت من أهم التطورات والفعاليات في تاريخ اقتصادنا الوطني وسوق رأس المال وكانت حدثاً كبيراً وهاماً اجتذبت فيها ولأول مرة المؤسسات في القطاع العام والخاص لتنفيذ رؤى جلالة الملك المعظم، وتم خلالها بحث التحديات التي تواجه قطاع الأسواق والخدمات المالية وإيجاد الحلول لتحقيق مصلحة هذا القطاع وتطويره وتم طرح عدة مبادرات ضمن رؤية التحديث، تتركز على تعزيز عمق واتساع سوق رأس المال الوطني بما يعزز تنافسيته ونشاطه وسيولته تم البدء بالعمل على تنفيذها من قبل البورصة ومؤسسات السوق.

وعلى الرغم من الظروف والتحديات التي مرت على العالم وعلى الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة والتي كان من أهمها تداعيات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي والأزمة الأوكرانية الروسية وأزمة فايروس كورونا والحرب على غزة، فقد عملت البورصة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظروف والتداعيات وحافظت على توازنها واستثمرت في تنفيذ العديد من المشاريع ووضع خطط استراتيجية تتضمن العديد من المشاريع والبرامج الهادفة إلى تطوير النظر التشريعية والفنية وتعزيز مسيرة التحول الرقمي في البورصة وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية، بما يعزز المناخ الاستثماري ويزيد من جاذبية البورصة للاستثمارات المحلية والأجنبية .

ومن أبرز محطات التطورات والانجاز ما يلي:

• إصدار العديد من التشريعات الناطمة لعمل البورصة

أصدرت البورصة العديد من الأنظمة والتعليمات والتشريعات الناطمة لكافة جوانب العمل في البورصة ويتم مراجعتها وتعديلها بشكل مستمر بما يواكب أحدث المعايير والممارسات العالمية وأي تطورات تطرأ على صعيد الاقتصاد وسوق المال الأردني ومنها النظام الداخلي لرسوم وبدلات وعمولات البورصة عمان ونظام العضوية في وتعليمات إدراج صكوك التمويل الإسلامي وتعليمات حل المنازعات وتعليمات إدراج الأوراق المالية وتعليمات تداول الأوراق المالية والتعليمات المنظمة لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وتعليمات الإفصاح الخاصة بالبورصة وتعليمات التحقيق والتفتيش والتدقيق وأسس تقديم المعلومات الفورية للتداول وإصدار دليل حوكمة خاص بالبورصة وإعداد سياسة أصحاب المصالح والأطراف ذوي العلاقة الصادرة بالاستناد إلى دليل حوكمة بورصة عمان ودليل علاقات المستثمرين إعداد الدليل الاسترشادي للمخالفات والعقوبات لشركات الوساطة الأعضاء في البورصة.

• نشر المعلومات

إلى جانب ما تقوم به البورصة من بث للمعلومات من خلال موقعها الإلكتروني ووسائلها الخاصة فقد عملت على توقيع العديد من الاتفاقيات مع مؤسسات وأغريبية عالمية مثل BloombergRifinitiv ومعلومات البورصة ومعلومات التداول عبر شبكاتهم وقنواتها المتخصصة ومن خلال تطبيقات الهاتف المحمول.

- تطبيق معايير الاستدامة في السوق

وتطرق الوظائف إلى موضوع الاستدامة مشيراً إلى أن الشركات العشرين الكبرى ضمن مؤشر

تصدر تقارير الاستدامة، التزامها منها ASE20

بتعليمات الادراج التي ألزمت الشركات المدرجة التي تشملها عينة الرقم القياسي

بإصدار تقارير استدامة ابتداءً من عام 2022، ASE20

وفقاً للمبادئ والمعايير العالمية

، وذلك تهيئاً لتطبيقه على بقية الشركات المدرجة تدريجياً، وذلك لتعزيز الشفافية والإفصاح وتنافسية GRI البورصة والشركات المدرجة وجاذبيتها للاستثمار وسعيها لتعزيز بيئة الاستثمار وتنافسية سوق رأس المال الوطني والشركات المدرجة فيه وتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية الخاصة بالعمليات المختلفة في السوق بما في ذلك تلك المتعلقة بمعايير الإفصاح والشفافية. وقد عملت بورصة بداية على تعزيز المعرفة والوعي لدى هذه الشركات وتمكينهم من الإحاطة بالقضايا والمسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأهمية تحقيق

وشبكة الميثاق العالمي للتعاون مع الممارسين النشطين (UNGC) (التي هي منظمة غير ربحية دولية) (Sustainable Development Goals)

دورات التدريبية

موظفيهم للتعريف بأهمية إصدار تقارير الاستدامة من قبل الشركات، وكيفية إعداد تلك التقارير وفقاً لأحدث المعايير العالمية ذات العلاقة.

- بورصة عمان أول بورصة في المنطقة تطلق مبادرة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي

واستثماراً لجهود البورصة في مجال تعزيز الاستدامة وتعزيز الإفصاح والشفافية في السوق وفق أحدث المعايير والممارسات العالمية وتعزيز الاستدامة فقد أطلقت البورصة مبادرة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

، حيث تم IFC

توقيع اتفاقية مع المؤسسة تقوم بموجبها بتقديم الدعم والتدريب لموظفي البورصة والشركات المدرجة فيها لتعزيز المعرفة والوعي لديهم وتمكينهم من الإحاطة بكافة القضايا والمسائل المتعلقة بالإفصاح عن الإجراءات التي تقوم بها الشركات لمواجهة تحدي التغير المناخي والفرص والمخاطر التي قد تنتج عن هذا التحدي. وبذلك تكون بورصة عمان أول بورصة في الشرق الأوسط تطلق هذه المبادرة والخامسة على العالم

- في الشركات المدرجة في البورصة إنشاء وحدات المستثمرين IR

وقال بأنه في ضوء تعديل تعليمات الادراج وعقد العديد من ورشات التوعية وإصدار دليل ارشادي حول الموضوع، فقد التزمت الشركات وخطوة أولى، بإنشاء هذه الوحدة مشيراً لأهمية الدور الذي تلعبه علاقات المستثمرين في فتح قنوات العشرين الكبرى ضمن مؤشر ASE20 تواصل ثنائية فعالة مع ذوي العلاقة من محللين ماليين ومستثمرين وممثلي الاعلام ومساهمين وغيرهم، ونقل آراء السوق ومعلوماته إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى توطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمحتملين.

- تطوير البنية الفنية والتكنولوجية لبورصة عمان

عملت البورصة منذ تأسيسها على تطوير البنية الفنية والتكنولوجية اللازمة لعمل البورصة والتداول فيها وفق أحدث المواصفات والممارسات العالمية، وبدأت في مسيرة التحول الرقمي حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع والإجراءات التي كان من أهمها:

- التحول من التداول اليدوي الى التداول الالكتروني

حيث مثل هذا التطور الذي تم اطلاقه في شهر اذار من عام 2000 نقلة نوعية أصبح فيها التداول الإلكتروني بديلاً عن التداول اليدوي وقاعة التداول التقليدية، بحيث يتم إدخال كافة أوامر البيع والشراء من خلال نظام التداول ومن ثم مقابلة العرض والطلب للأوراق المالية وتحديد السعر وتنفيذه إلكترونياً. ومن ثم نقل هذه الحركات إلكترونياً الى مركز إيداع الأوراق المالية وبالتالي نقل الملكية وحفظها، مما رفع كفاءة وسرعة التعامل

وتم العمل على متابعة التطورات في مجال هذه الأنظمة وتطبيق الأحدث منها بشكل متسارع وبشكل متواصل لضمان تلبية النظام لاحتياجات السوق المالية الأردنية .

العالمية ومطبق في أكبر البورصات الأوروبية في كل من بورصة باريس وبورصة أمستردام وبورصة نظام ملوون قبل دبلن وبورصة استوكهولم و next

The 2020 Trading Tech Insight Awards- 2020 بورصة ميلان وبورصة أوسلو والذي حاز على جائزة أفضل نظام تداول لعام Europe حيث يتميز هذا النظام بسرعة وكفاءة استقبال أوامر الشراء والبيع ومعالجتها، كما يوفر مزايا تقنية ووظيفية عديدة في مجال تداول الأوراق المالية، ودعم تداول أدوات مالية جديدة وربطها بفعالية مع الأنظمة والتطبيقات المتصلة بنظام التداول كما ويوفر إمكانية التداول من خلال تطبيقات التقنيات الحديثة الخاصة بأنشطة التداول.

- اطلاق خدمة التداول من خلال الانترنت

حيث أطلقت خدمة التداول عبر الانترنت من خلال إتاحة الفرصة أمام المستثمر بغض النظر عن موقعه الجغرافي، لرؤية معلومات التداول المباشرة ومتابعة مجريات جلسة التداول لحظة بلحظة، وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل فوري وقيامه بإدخال أمر الشراء أو أمر البيع من خلال البرمجيات المستخدمة لهذا الغرض، ومن ثم وصول الأمر إلى نظام التداول الإلكتروني بعد التحقق الكترونياً من استيفائه للشروط اللازمة من قبل أنظمة الوسيط. كما أن هذه الخدمة تمكن المستثمر من متابعة تنفيذ تعاملاته وإدارة محفظته الاستثمارية بشكل مباشر من قبله في أي وقت.

- التحول من الإفصاح الورقي إلى نظام الإفصاح الإلكتروني من باستخدام لغة XBRL

حيث تم بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية إطلاق نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL، في نهاية عام 2020، والذي شكل نقلة نوعية في طريقة الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية للشركات. وهي لغة عالمية نهجية متعارف عليها في الأسواق المالية. ويتم من خلال النظام نشر المعلومات والإفصاحات الهامة والنسب التحليلية والأرقام الضرورية للمستثمرين فور وضعها على النظام باللغتين العربية والإنجليزية، بما يمكن المستثمرين من الاطلاع على جميع إفصاحات الشركات المدرجة من خلال الموقعين الإلكتروني لكل من هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، مما يوفر الوقت والجهد ويعزز الشفافية ويرفع كفاءة السوق والية الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب.

- تحديث البنية التحتية لشبكة الاتصالات في سوق رأس المال الوطني

وأشار إلى أن البورصة نفذت هذا المشروع بهدف الحفاظ على سلامة واستقرار الأنظمة الإلكترونية والخدمات المقدمة من قبل البورصة ومؤسسات سوق رأس المال الأردني. وبين أن التحديث تضمن تطوير أجهزة شبكة الاتصال على جميع المستويات، مما يخدم مؤسسات سوق رأس المال الأردني والشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة المالية ومزودي البيانات المحلية والدولية.

وأضاف أنه تم استخدام أعلى التقنيات المتاحة في عمليات الاتصال سواء كانت سلكية أو لا سلكية في الأجهزة الجديدة، والتي تستخدم في إتمام العمليات الحسابية التي تتم باستخدام الأجهزة الإلكترونية، مما يعزز الاتصالات ويزيد من كفاءة وأمان الأنظمة المختلفة، ويوفر سرعة عالية في نشر المعلومات مؤكداً على أهمية هذا التحديث في تعزيز الاتصال والأمان بين الأنظمة الإلكترونية في سوق رأس المال الوطني، خاصة نظام التداول الإلكتروني والأنظمة الإلكترونية لدى أعضاء البورصة.

- اطلاق تطبيقات الهواتف الذكية

ومن باب تعزيز الإفصاح والشفافية وتعزيز كفاءة السوق. فقد تم إطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية بما يمكن المهتمين والمستثمرين من متابعة جلسة التداول بشكل حي ومباشر ومتابعة أخبار وإفصاحات الشركات المدرجة في البورصة بكل يسر وسهولة، وبشكل عصري وحديث من خلال أجهزتهم المحمولة، حيث يمكن تحميل هذه التطبيقات مجاناً .

وأطلقت البورصة، بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء الأردنية، نظاماً آس إن إم إس AS&N&MS

والمهتمين بالنوراق المالية من متابعة جميع الأخبار والتعاهيم الصادرة عن بورصة عمان وإفصاحات الشركات المدرجة والمتداولة فيها، كما ويوفر التطبيق الجديد العديد من المزايا والخدمات للمتعاملين بالنوراق المالية والتي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث يوفر تنبيهات للمستخدم لتحديث الأخبار والتعاهيم المنشورة على الموقع الإلكتروني للبورصة، كما يتيح إمكانية البحث عن الإفصاحات التاريخية وحفظها على جهاز المستخدم للرجوع إليها في أي وقت، إضافة إلى إمكانية متابعة الملخص اليومي للتداول في البورصة، والاطلاع على أسعار النوراق المالية المتداولة في بورصة عمان.

- إطلاق موقع إلكتروني وحسابات مواقع التواصل الاجتماعي

وتم إطلاق الموقع الإلكتروني للبورصة الذي تم تطويره عدة مرات للبورصة، وهو موقع تفاعلي يوفر للمستثمرين والمهتمين بالمعلومات الهامة باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى إطلاق حسابات البورصة على وسائل التواصل الاجتماعي

Facebook, Instagram, Twitter,

LinkedIn, YouTube .

إطلاق مؤشرات سعرية جديدة

إضافة للمؤشرات التي أطلقتها البورصة منذ إنشائها وهي المؤشر العام لأسعار الأسهم والمؤشرات القطاعية والفرعية الأخرى، فقد تم إطلاق مؤشرات جديدة في السوق بهدف تعزيز الشفافية وتنويع المؤشرات القياسية لأسعار الأسهم حيث تم إطلاق مؤشر العشرين

، وهو مؤشر مرجح يعتمد في حسابه على القيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول للشركات العشرين الكبرى في البورصة، والتي ASE20 تعتبر الأكثر نشاطاً والأعلى من حيث القيمة السوقية. ويتم نشر قيم هذا المؤشر بشكل حي ومباشر لجميع المهتمين والمتعاملين محلياً وعالمياً بشتى الوسائل المتاحة ومن خلال شركات توزيع البيانات العالمية المعتمدة من قبل البورصة. كما يعتبر هذا المؤشر مرجعاً لإنشاء صناديق للجهات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في هذا النوع من الصناديق. كما تم إطلاق مؤشرات ETFs

Total Return Index

، وهو مؤشر مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة يهدف إلى تمكين المستثمر من قياس العائد الكلي المتحقق على استثماره بأسهم (ASETR) شركات مؤشر العشرين

، إذ أنه يأخذ بعين الاعتبار عوائد التوزيعات النقدية بافتراض إعادة استثمارها في السوق إضافة إلى الارتفاع ASE20 الرأسمالية المتحققة نتيجة تغير السعر السوقي في البورصة.

- تعزيز التوعية وثقافة الاستثمار

عملت البورصة على تعزيز التوعية وثقافة الاستثمار في السوق من خلال حملات توعية وإجراءات من أهمها توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات الوطنية بهدف التعاون وتعزيز ثقافة الاستثمار وتهيئة الطلبة لسوق العمل من خلال تدريب الطلبة وتعريفهم بالجانب العملي التطبيقي المتعلق بسوق رأس المال الوطني ومؤسساته، إضافة إلى إنشاء غرف محاكاة التداول في هذه الجامعات. وعملت البورصة على إعداد العديد من نشرات التوعية والفيديوهات التعليمية والتثقيفية ونشرها على موقعها الإلكتروني وعلى حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

ISO9001- الحصول على شهادة إدارة الجودة

وحصلت البورصة على شهادة المطابقة للمواصفة الدولية لنظام إدارة الجودة (9001:2015)

(من قبل إحدى المؤسسات العالمية ISO

المعتمدة بعد أن حققت البورصة كافة متطلبات ومعايير هذه الشهادة الدولية بعد الانتهاء من عملية التحقيق ودراسة الوثائق والتحقق من تطبيق البورصة لشروط نظام إدارة الجودة حسب معايير المواصفة الدولية لذلك. وقد سعت البورصة للحصول على هذه الشهادة لتعزيز ثقافة التميز المؤسسي في جميع جوانب العمل من خلال تبني ممارسات ومنهجيات لها دور كبير في رفع كفاءة وفعالية الأداء وتقديم خدمات متكاملة

بدقة وكفاءة عاليتين مطابقة لأعلى المعايير العالمية.

- التعاون العربي والدولي

ترتبط البورصة بالعديد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع العديد من البورصات العربية والدولية البورصة. كما أنها عضو في أكثر من اتحاد ومنظمة عالمية، من أهمها الاتحاد العالمي للبورصات

واتحاد أسواق المال العربية بالإضافة الى الاتحاد الأوروبي النسيوي WFE

للبورصات

، وهي عضو فاعل في هذه المؤسسات مشيرا إلى أنه تم انتخاب اعضاء البورصة في المجلس الانتقالي للبورصات العربية في 2023

العربية، كما تم اعادة انتخاب البورصة عضوا في مجلس إدارة الاتحاد الأوروبي النسيوي للبورصات FEAS.

كما شهدت مؤشرات السوق في عهد جلالتهم ارتفاعا على صعيد مؤشرات الأداء تهمثلت بشكل رئيسي بما يلي:-

- ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة من 4.1 مليار دينار في نهاية عام 1999 إلى 17 مليار في نهاية عام 2023.
- ارتفاع الأرباح الصافية بعد الضريبة (العائدة لمساهمي الشركة) للشركات المدرجة من 174.1 مليون دينار عام 1999 إلى حوالي 2.4 مليار دينار لعام 2022 وحوالي 2 مليار دينار للنتائج النولية للشركات لعام 2023.
- ارتفاع نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة من 43.1% في نهاية عام 1999 إلى 47.5% في نهاية عام 2023.
- ارتفاع عدد الشركات المدرجة والمتداولة في البورصة من 151 شركة في نهاية عام 1999 إلى 215 شركة مدرجة ومتداولة في نهاية عام 2023.

بورصة عمان.. مرآة الإنجازات في ربع قرن

عمان - يثرا - واثق الشباب

تشهد بورصة عمان تطوراً مستمراً منذ سنوات طويلة حيث تبنى سياسات وإجراءات لتعزيز الشفافية والكفاءة وجاذبية الاستثمار، ولتوسيع تعزيز دورها كمركز مالي رئيسي في المنطقة وتوفير بيئة استثمارية ملائمة لتعزيز نمو الاقتصاد الأردني.

وتعتبر البورصة، مرآة الاقتصاد، حيث يعكس أوضاعها لوجهات المستثمرين تجاه الوضع الاقتصادي، ومؤشرات السوق لا سيما وأنها تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، وتعتبر مؤشراتها سواء أكانت صعوداً أم هبوطاً من قوة الاقتصاد أو ضعفه، حيث لاقت مؤشرات سوق رأس المال المحلي خلال خمسة وعشرين عاماً الماضية الدعم لتطوير عملها والقيام بمسؤولياتها التكاملية في الاقتصاد الوطني.

المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوطاطشي أكد في حديث لوكالة الأنباء الأردنية (يثرا) أن الاقتصاد الأردني شهد في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني تطوراً كبيراً وإنجازات لافتة، متميزة كان لها الدور الأكبر في تعزيز قدرة الأردن على تجاوز تحديات الأزمات التي مرت وتمر على المنطقة والعالم وتحول التحديات في العديد من الظروف والأوقات إلى فرص وإنجاز.

وأضاف، وفي ضوء هذا التطور الاقتصادي كان لسوق رأس المال الوطني نصيب هام من هذا التطور والإنجاز حيث كانت هناك نقلة نوعية ولما سوق الأوراق المالية الأردني يتمتع ببيئة تنظيمية وتشريعية وقنية متطورة وشهد نقلة نوعية كبيرة تمثلت أبرز عناصرها بتأسيس مؤسسات سوق رأس المال الوطني وهي هيئة الأوراق المالية كجهة رقابية وبورصة عمان كسوق لتداول الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية كمؤسسة مسؤولة عن تسجيل وإيداع وحفظ ونقل ملكية الأوراق المالية وتسوية ولقاص المتأخر.

كما تم إصدار قانون عصري للأوراق المالية وتنظيمات وشروطها وتنظيمات المعاملات السوق وفق أحدث المعايير والممارسات العالمية، بما في ذلك التشريعات المنظمة للتداول والإفصاح والحوكمة المالية وإصدار وإدراج الأوراق المالية وحوكمة الشركات وأسهم الحزينة.

ولجئ ذلك لتطورات عامة تمثلت بإصدار وتعديل القانون والتشريعات مراراً عديدة في ضوء التطورات على الصعيد العالمي والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتي كان لها أثرها الإيجابي على سوق رأس المال الوطني، وتم في ضوء ذلك تطبيق أحدث المعايير الدولية المنظمة للعمليات المختلفة في السوق.

كما تم إطلاق مسيرة التحول الرقمي في السوق من خلال تطبيق أحدث الأنظمة الإلكترونية الخاصة بالتداول والرقابة والتسوية ولقاص ونقل الملكية في مؤسسات السوق بحسب الوطاطشي.

وقال الوطاطشي إن الوبيل الفني هذا العام تولى جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية لتتزامن مع مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس بورصة عمان، حيث بدأت بورصة عمان عملها في أيار ١٩٩٩ كنموذج منظم لتداول الأوراق المالية، أي بعد شهر من تولي جلالة سلطاته الدستورية.

وبدأت مع التأسيس مرحلة مهمة في تاريخ بورصة عمان وسوق رأس المال الوطني، حيث بدأت البورصة بالقيام بدورها المتمثل في توفير بيئة آمنة لتداول الأوراق المالية وتوفير المنتج المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وفق أسس التداول السليم والواضح والعامل، وشهد

عام ٢٠٠٢ افتتاح الجيني الدائم لمؤسسات سوق رأس المال الأردني، الذي أنشئ وفق أحدث ما وصلت إليه الخبرة الدولية في هذا المجال من مواصفات تتناسب مع متطلبات أنظمة الاتصال والأنظمة الإلكترونية الضرورية لعمل مؤسسات السوق، وفي شباط ٢٠١٧ تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة.

وأضاف الوطاطشي، وبإثره من الظروف والتحديات التي مرت على العالم وعلى الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة وأهمها تضايفات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي والأزمة الأوكرانية الروسية والأزمة كوروناً والحرب على غزة، فقد عملت البورصة على الحد من الأضرار المالية لمواجهة هذه الظروف والتحديات وحافظت على توازناتها واستمرت في تنفيذ العديد من المشاريع ووضع خطط استراتيجية تتضمن العديد من المشاريع والتبرامج الهادفة إلى تطوير الأطر التشريعية والقنية وتعزيز مسيرة التحول الرقمي في البورصة وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية وبما يعزز المناخ الاستثماري ويزيد من جاذبية البورصة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وستطره الوطاطشي في حديثه عن الإنجازات التي تحققت على مدار خمسة وعشرين عاماً الماضية بقوله، إن البورصة أصدرت العديد من الأنظمة والتعليمات والتشريعات الناجمة لكافة جوانب العمل في البورصة ويتم مراجعتها وتعديلها بشكل مستمر وبما يواكب أحدث المعايير والممارسات العالمية على صعيد الاقتصاد وسوق المال الأردني ومنها النظام الداخلي لرسوم وبدلات وعمولات البورصة عمان ونظام العضوية والتعليمات إدراج سكوكس الشويش الإسلامي والتعليمات حل المنازعات والتعليمات إدراج الأوراق المالية والتعليمات تداول الأوراق المالية والتعليمات المنظمة لتداول الأوراق المالية غير المدرجة والتعليمات الإفصاح الخاصة بالبورصة والتعليمات التحقيق والتفتيش والتدقيق وأسس تقديم المعلومات الفورية للتداول وإصدار دليل حوكمة خاص بالبورصة وأعداد سياسة أصول والمصالح والأطراف ذوي العلاقة الصادرة بالاستناد إلى دليل حوكمة بورصة عمان ودليل علاقات المستثمرين إعداد الدليل الاستراتيجي للتحالفات والمقويات لشركات الوساطة الأعضاء في البورصة.

وتقوم البورصة ببيت المعلومات من خلال موقعها الإلكتروني ووسائلها الخاصة حيث وقعت العديد من الاتفاقيات مع مؤسسات عربية وعالمية وقنوات تلفزيونية لتتوفر معلومات البورصة والتداول غير شيكاتها وقنواتها المتخصصة ومن خلال تطبيقات الهاتف المحمول.

وتطرق الوطاطشي إلى موضوع الاستدامة، مشيراً إلى أن الشركات العشر الكبرى ضمن مؤشر (ASEX) تصدر تقارير الاستدامة، التزاماً منها بتعليمات الإدراج، وفقاً للمبادئ والمعايير العالمية، وذلك لمهيداً لتطويعه على طية الشركات المدرجة تدريجياً، لتعزيز الشفافية والإفصاح ولتأسيس البورصة والشركات المدرجة فيه وتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية الخاصة بالعمليات المختلفة في السوق بما في ذلك تلك المتعلقة بمعايير الإفصاح والشفافية.

وعملت البورصة بداية على تعزيز المعرفة والوعي لدى هذه الشركات وتمكينها من الإلمام بالتحديات والمسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأهمية تحقيق أهداف

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حيث قامت وبالتعاون مع البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة في الأردن بتنظيم عدد من الندوات لمسؤولي هذه الشركات وعقد دورات تدريبية لموظفيها لتعريف بأهمية إصدار تقارير الاستدامة من قبل الشركات، وكيفية إعداد تلك التقارير وفقاً لأحدث المعايير العالمية ذات العلاقة.

وأضاف، واستمراراً لجهود البورصة في مجال تعزيز الاستدامة وتعزيز الإفصاح والشفافية في السوق وفق أحدث المعايير والممارسات العالمية وتعزيز الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتحول المناخي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) حيث تم توقيع اتفاقية مع المؤسسة تقوم بموجبه تقديم الدعم والتدريب الوطاطشي البورصة والشركات المدرجة فيها لتعزيز المعرفة والوعي لديهم وتمكينهم من الإلمام بكافة القضايا المتعلقة بالإفصاح عن الإجراءات التي تقوم بها الشركات لمواجهة تحدي التغير المناخي والفرص والمخاطر التي قد تنتج عن هذا التحدي، وبهذا تكون بورصة عمان أول بورصة في الشرق الأوسط تطلق هذه المبادرة والخاصة على العالم.

وقال، في ضوء تعديل تعليمات الإدراج وطبق العديد من ورشات التوعية وإصدار دليل إرشادي حول الموضوع، فقد التزمت الشركات العشر الكبرى ضمن مؤشر (ASEX) وكخطوة أولى بإصدار هذه الوحدة، مشيراً إلى أهمية الدور الذي تلعبه علاقات المستثمرين في فتح قنوات تواصل ثنائية فعالة مع ذوي العلاقة من محللين ماليين ومستثمرين وعملياً الإعلام وسامعين وغيرهم، ونقل آراء السوق ومعلوماته إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى توطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمحتملين.

وعملت البورصة منذ تأسيسها على تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لعمل البورصة والتداول فيها وفق أحدث المواصفات والممارسات العالمية، وبدأت التحول الرقمي وتنفيذ العديد من المشاريع والإجراءات، كالتحول من التداول اليدوي إلى الإلكتروني حيث تم إطلاق نظام التداول الإلكتروني الذي تم إطلاقه في أيار ٢٠٠٠، فقد نوعية أصبح فيه التداول الإلكتروني بديلاً عن التداول اليدوي والتقليدي، حيث تم إدخال كافة أوامر البيع والشراء من خلال نظام التداول ومن ثم رفع مسؤولية العرض والطلب لسلاسل المالية وتحديد السعر وتنفيذ الترتيبات، ومن ثم نقل هذه الحركات إلكترونياً إلى مركز إيداع الأوراق المالية وبالتالي نقل الملكية وحفظها، ما رفع كفاءة وسرعة التعامل مع الحفظ والامان الأكبر للمعاملين في البورصة، بحسب الوطاطشي.

وأضاف، أنه تم العمل على متابعة التطورات في مجال هذه الأنظمة وتطبيق أحدث منها بشكل مستمر كان آخرها إطلاق نظام التداول الإلكتروني ويتميز هذا النظام بسرعة وكفاءة استغلال أوامر الشراء والبيع ومعالجتها، كما يوفر مزايا تقنية وموظفية عديدة في مجال تداول الأوراق المالية، ودعم تداول أدوات مالية جديدة وربطها بفعالية مع الأنظمة والتطبيقات المتمثلة بنظام التداول كما يوفر إمكانية التداول من خلال تطبيقات التفتيش الحديثة القائمة بالشفافية والتداول.

وأكدت البورصة خدمة التداول عبر الإنترنت من خلال إتاحة الفرصة أمام المستثمر بغض النظر عن موقعه الجغرافي لتتوفر معلومات التداول المباشرة ومتابعة مجرى جلسة من الصناديق.

كما تم إطلاق مؤشر المائدة الكلي وهو مؤشر مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة وعائد التوزيعات النقدية بإعادة استثمارها في السوق إضافة إلى الأرباح الرأسمالية المحققة نتيجة تغير السعر السوقي في البورصة.

وأوضح أن البورصة عملت على تعزيز التوعية وكفاءة الاستثمار في السوق من خلال حملات توعية وإجراءات من أهمها توفير مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات الوطنية بهدف التعاون وتعزيز ثقافة الاستثمار والقيمة المالية لسوق العمل من خلال تدريب وتأهيلهم وبالجانب العملي التطبيقي المتعلق بسوق رأس المال الوطني ومؤسساته، إضافة إلى إنشاء غرف محادثة التداول في هذه الجامعات.

وعملت البورصة على إعداد العديد من نشرات التوعية والفيديوهات التعليمية والتنشيطية ونشرها على موقعها الإلكتروني وعلى حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وحصلت البورصة على شهادة المطابقة للمواصفة الدولية لنظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015) من قبل إحدى المؤسسات العالمية المعتمدة بأن حققت البورصة كافة متطلبات ومعايير هذه الشهادة الدولية بعد الانتهاء من عملية التدقيق ودراسة الوثائق والتحقق من تطبيق البورصة لشروط نظام إدارة الجودة حسب معايير المواصفة الدولية لذلك.

وسعت البورصة للحصول على هذه الشهادة لتعزيز ثقافة التميز المؤسسي في جميع جوانب العمل من خلال تبني ممارسات ومنهجيات لها دور كبير في رفع كفاءة وضائية الأداء وتقديم خدمات متميزة بدقة وكفاءة عاليةين مطابقة لأعلى المعايير العالمية.

وفيما يخص التعاون العربي والدولي أوضع الوطاطشي أن البورصة ترتبط بالعديد من التفاعلات التعاون ومذكرات التفاهم مع العديد من البورصات العربية والدولية البورصة، كما أنها عضو في أكثر من اتحاد ومنظمة عالمية، منها اتحاد الأعمال المالي العالمي والاتحاد أسواق المال العربية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الآسيوي البورصات، ومبادرة الأمم المتحدة لتنمية المستدامة وشبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لكرة القدم الإلكترونية، وهي عضو فاعل في هذه المؤسسات، مشيراً إلى أنه تم إعادة انتخاب بورصة عمان عضواً في مجلس إدارة اتحاد أسواق المال العربية، كما تم إعادة انتخاب البورصة عضواً في مجلس إدارة الاتحاد الأوروبي الآسيوي للبورصات.

وشهدت مؤشرات السوق في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ارتفاعاً على صعيد مؤشرات الأداء لتمثلت بشكل رئيسي بارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة من ١,١ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ١٧ مليار دينار عام ٢٠٢٢، ارتفاع الأرباح الصافية بعد الضريبة (العائد لمساهمي الشركات) للشركات المدرجة من ١٧٤,١ مليون دينار عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٢,٢ مليار دينار عام ٢٠٢٢، وحوالي ٢ مليار دينار للتأثير الأولية للشركات عام ٢٠٢٢.

كما ارتفعت نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة من ٤,١ بالمائة في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٢٧,٥ بالمائة في نهاية عام ٢٠٢٢، وارتفع عدد الشركات المدرجة والمتداولة في البورصة من ١٥١ شركة في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٦١٥ شركة مدرجة ومتداولة في نهاية عام ٢٠٢٢.

